International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 2 المجلد
http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

Received	2025/11/05	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/11/27	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/12/02	تم نشر الورقة العلمية في

استراتيجيات التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية

سميرة ضو مفتاح أبو القاسم
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية – ليبيا
S.aboulkasm@zu.edu.ly

الملخص:
تهدف الدراسة إلى دراسة آليات التنويع الاقتصادي وأهميته في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام، مع التركيز على كيفية استفادة الاقتصاد الليبي من التجارب الدولية في هذا المجال، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي – التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والتقارير الاقتصادية ذات الصلة، وتحليل تجارب دول مثل الإمارات والنرويج وماليزيا وغيرها، وذلك لاستخلاص الدروس والسياسات التي يمكن توظيفها في السياق الليبي.
وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الناجح يتطلب إطاراً مؤسسياً مستقراً، وتطوير البنية التحتية، واستثماراً فعالاً لعوائد الموارد في قطاعات غير نفطية، إضافة إلى تعزيز رأس المال البشري وجذب الاستثمارات، وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم جهود ليبيا نحو بناء اقتصاد متنوع وأكثر مرونة واستدامة.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، تنمية مستدامة، اقتصادات عربية نفطية، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، النرويج، ماليزيا، نظرية الاعتماد، مرض الهولنديين، HHI، مؤشر شانون.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 2 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ
http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

Economic Diversification Strategies and Their Role in Achieving Sustainable Development: The Case of Oil-Based Arab Economies

Samira Daw Muftah Abu Al-Qasim
Faculty Member, Department of Economics, Faculty of Economics, Al-Ajilat, University of Zawia – Libya

S.aboulkasm@zu.edu.ly

Abstract

The study aimed to examine the mechanisms of economic diversification and its role in achieving stability and sustainable growth , with a particular focus on how Libya can benefit from international experiences in this field .

The research adopts a descriptive-analytical approach based on reviewing relevant academic literature , economic reports , and successful diversification models such as those of the UAE, Norway , and Malaysia.

The findings indicate that effective diversification requires a stable institutional framework , improved infrastructure ,efficient investment of resource revenues in non-oil sectors , enhancement of human capital , and the attraction of foreign investment . Based on these insight, the study provides a set of recommendations that can support Libya in advancing toward a more diversified, resilient , and sustainable**.**

Keywords: Economic Diversification, Sustainable Development, Oil-Based Arab Economies, Libya, UAE, Norway, Malaysia, Dependency Theory, Dutch Disease, HHI (Herfindahl -Hirschman Index), Shannon Index.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

مقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول النامية، يبرز التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي أساسي لتقليل مخاطر الاعتماد الأحادي على مصدر دخل وحيد، ولا سيما النفط الذي يعد المحرك الأساسي للاقتصادي الليبي، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنوع الاقتصادي في ليبيا، بالإضافة إلى استكشاف المعوقات التي تحول دون تحقيق التنوع الفعال، واقتراح استراتيجيات علمية تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني بشكل مستدام؛ يتناول البحث الإطار النظري للنموذج التنموي والتحديات الاقتصادية المحيطة به، مستفيدًا من أحدث النظريات الاقتصادية ومؤشرات القياس الحديثة.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسية في اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما يعرض الاقتصاد لمخاطر التقلبات العالمية في أسعار النفط ويفرض قيودًا على تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والمتنوعة؛ على الرغم من الإمكانيات المتاحة لتنمية القطاعات الأخرى، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التنوع الاقتصادي، يهدف البحث إلى الإجابة **عن سؤال رئيسي:** كيف يمكن تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى بطريقة تدعم تحقيق استراتيجيات التنوع الاقتصادي في ليبيا؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مساهمته النظرية بطرح إطار متكامل لدراسة التنوع الاقتصادي في دولة تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، كما يكتسب البحث أهمية عملية كونه يوفر تحليلاً معمقاً للمعوقات التي تواجه التنوع، ويقترح حلولاً استراتيجية مستندة إلى دراسات مقارنة ونماذج تطبيقية ناجحة من دول أخرى، مما يوفر مرجعية عملية لصناع القرار في ليبيا.

أهداف البحث

1- بلورة إطار نظري شامل للتنوع الاقتصادي مبني على أحدث النظريات الاقتصادية.

2- تحليل الوضع الراهن للاقتصاد الليبي من حيث التنوع الاقتصادي.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

3– الكشف عن العوامل والمعوقات التي تحول دون تنوع الاقتصاد.

4–وضع مقترحات استراتيجية متكاملة قابلة للتطبيق لتعزيز التنوع في الاقتصاد الوطني.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي – التحليلي الذي يقوم على تجميع المادة العلمية من الكتب، والدوريات، والتقارير الاقتصادية الدولية، والبحوث المنشورة حول موضوع التنويع الاقتصادي، ثم تحليلها وفق إطار نظري واضح يسمح بفهم العلاقات بين مفاهيم التنويع والتنمية المستدامة؛ ويرتكز التحليل على دراسة التجارب الدولية الناجحة ومقارنتها بالخصائص البنيوية للاقتصاد الليبي، بما يمكّن من استخلاص الدروس السياسية القابلة للتطبيق.

حدود البحث

***الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على التنوع الاقتصادي في ليبيا، مع تحليل الاقتصادية الرئيسية والاستراتيجيات التنموية في سياق الاعتماد النفطي، لا تشمل الدراسة تحليل المفاهيم خارج نطاق الاقتصاد الوطني الليبي أو دراسات القطاعات غير الاقتصادية.

***الحدود المكانية:** الدراسة مخصصة للاقتصاد الليبي فقط، مع استخدام بعض المقارنات الأجنبية كأدوات تحليلية لكنها ليست محور الدراسة.

***الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة أحدث البيانات المتاحة حتى عام 2025، مع التركيز على التطورات خلال العقد الأخير.

الدراسات السابقة

1- دراسة العتيبي وآخرون، (2022). ركزت هذه الدراسة على تقييم استراتيجيات التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مع مقارنة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، بينت النتائج أن تنوع الاقتصاد يتطلب تحسين الحوكمة وزيادة استثمارات التكنولوجيا والابتكار لتحقيق تنمية مستدامة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

2- دراسة حربي، (2010). ركزت على التجارب التنموية في دول الخليج مع تسليط الضوء على النجاحات والفشل في تنوع الاقتصادات النفطية، أكدت الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي والاستثمار في رأس المال البشري لضمان نجاح التنويع.

3- دراسة ناصر، (2005). بحثت العلاقة بين الاعتماد على النفط والتنمية الاقتصادية في ليبيا، وأشارت إلى أن الاعتماد الأحادي على النفط يقلل من فرص النمو في القطاعات الأخرى ويزيد من التعرض لتقلبات أسعار السوق العالمية.

4- دراسة محمود، (2019). استعرضت الدراسة مستويات التنوع الاقتصادي في ليبيا عبر استخدام مؤشرات إحصائية مثل مؤشر هيرفيندال- هيرشمان، وأظهرت انخفاض التنوع مع هيمنة القطاع النفطي، مما أدى إلى توصية بإصلاحات هيكلية لتعزيز القطاعات الصناعية والزراعية.

5- دراسة الزهراني، (2015). تناولت الدراسة معوقات التنويع الاقتصادي من منظور إداري وسياسي، حيث أبرزت العوائق المرتبطة بالبيروقراطية والفساد كعوامل رئيسية تحد من تنفيذ السياسات الاقتصادية، أوصت بضرورة دعم المؤسسات وتعزيز الشفافية.

مفهوم التنوع الاقتصادي

يُعد التنوع الاقتصادي من المفاهيم الحديثة في علم الاقتصاد المتمحورة حول تقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد وتوسيع قاعدة القطاعات الإنتاجية والخدمية في الدولة **(ساشس، جيفري دي، ووارنر، أندرو إم1995,)**. تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) التنوع الاقتصادي بأنه توزيع النشاط الاقتصادي بين مجموعة واسعة من القطاعات، بهدف تحسين الاستقرار وتقوية مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

يُعرف التنوع الاقتصادي بأنه تحول هيكل الناتج المحلي الإجمالي من الاعتماد الأحادي على قطاع معين- مثل النفط في الدول النفطية- إلى هيكل متوازن تشارك فيه مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية**(إمبس، جان، وواتسيارج، رومين، 2003)**.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

أما في السياق الليبي، يُقصد بالتنوع السعي لجعل مصادر الميزانية العامة أكثر العامة تعدداً وتجنب مخاطر تذبذب الأسعار العالمية للنفط، **(فان دير بلغو، فريدريك، 2011)**.

حيث إن بعض التعريفات تركز على بعد الصادرات وتعتبر أن التنوع يتحقق عندما تتنوع صادرات الدولة بين سلع وخدمات مختلفة، مما يجعل الاقتصاد أقل عرضة للهزات السوقية **(رودريك، داني، 2013)**.

أما مفهوم التنوع في الدول النفطية: تبرز الحاجة للتنوع الاقتصادي في الدول النفطية تحديداً، نظراً للاعتماد الكبير على العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة، وهو ما يؤدي لضعف مساهمة القطاعات الأخرى واختلال هيكل الاقتصاد الوطني **(كوردن، وين م، ونيري، جون بي، 1982)**؛ ومن أمثلتها: تجربة النرويج، الإمارات والسعودية أظهرت أن بناء سياسات تنويعية فعالة يدعم الاستقرار الاقتصادي ويقلص آثار التقلبات الطارئة في أسعار النفط **(هويدت، مارتن، 2013)**.

أهمية التنوع الاقتصادي: الأسباب استراتيجية، والعلاقة بالتنمية المستدامة.

يمثل التنوع الاقتصادي هدفاً استراتيجياً لأي دولة تبحث عن الاستقرار والتحرر من قبضة الموارد النابضة: حيث هناك العديد من الأسباب تجعل التنوع هدفاً محورياً ومنها:

1- تقليل المخاطر الاقتصادية: يحد التنوع الاقتصادي من المخاطر المرتبطة بتذبذب أسعار السلعة الرئيسية (كالنفط)، ويمنح الاقتصاد قدرة أكبر على امتصاص الصدمات الخارجية **(هاوسمان، ريكاردو، هوانغ، جايسون، وردريك، داني،2007)**.

2- تعزيز التنمية المستدامة: العلاقة وثيقة بين التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، أي أن حين تتنوع القاعدة الإنتاجية، تصبح الدولة أكثر قدرة على تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل لا يعتمد على موارد قابلة للنضوب **(رودريك، داني،2013)**.

3- تنمية رأس المال البشري وخلق فرص العمل: يتيح التنوع الاقتصادي تنمية المهارات المحلية ويوفر فرص عمل في قطاعات جديدة، بعيدًا عن أنماط العمالة التقليدية في قطاع النفط فقط **(آسيماوغلو، دارون، أوتور، ديفيد، ولايل، ديفيد،2014)**.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

4- ضمان توزيع أفضل للدخل ومقاومة الفقر: كلمات كانت القطاعات الأخرى نشطة، كان توزيع الدخل أكثر عدالة، وقلّ الاعتماد على التحولات الخارجية في أسعار الموارد الخام **(لويس، ويليام آرثر، 1954)**.

5- مرونة الاقتصاد الوطني: يمنح التنوع الاقتصادي القدرة على التكيف مع التطورات الخارجية سواء السياسية أو التكنولوجية، ويعزز فرص الاستدامة مقارنة بالاقتصادات الأحادية **(فان دير بلوغ، فريدريك،2011)**.

النظريات الاقتصادية.

*** نظريات التنمية الاقتصادية:**

تُعني نظرية التنمية الاقتصادية بدراسة المسارات التي تتبعها الدول لتحقيق نمو دائم وتحسين مستوى المعيشة لسكانها، مع التركيز على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الذي ينتقل من الاعتماد على قطاعات تقليدية(كالزراعة)، إلى قطاعات صناعية وخدمية أعلى إنتاجية، تتقاطع هذه النظرية مع مفهوم التنمية المستدامة الذي يضيف بُعدَي العدالة بين الأجيال وحماية البيئة إلى أهداف النمو الاقتصادي **(خالد،2018، الصغير، 2015)**.

***النمو الهيكلي:** تفسر نظريات التحول الهيكلي كيف يؤدي إعادة توجيه الموارد (العمل ورأس المال) من قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات أكثر إنتاجية إلى زيادة الناتج القومي، النماذج الكلاسيكية والحديثة تبيّن أن السياسات الصناعية والتنوع الاقتصادي هما أدوات أساسية لتمكين هذا التحول**(حسن، 2019، خالد، 2018)**.

***نماذج النمو:** نموذج سولو يوضّح دور رأس المال والتكنولوجيا في النمو طويل الأجل، بينما نماذج هارود- دومار وتسليط الضوء على شروط الاستقرار والنمو المتوازن، وفي الوقت نفسه، شومبيتر يربط بين الابتكار ودور المؤسسات في تحفيز النمو**(الصغير، 2015)**.

العناصر العملية لسياسة التنمية المستدامة هي :

*تنوع القاعدة الإنتاجية: تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل أو قطاع واحد عبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة **(خالد، 2018)**.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

*التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية: إدماج معايير الاستدامة في التخطيط الاقتصادي، مثل تقييم الأثر البيئي للخطط الاستثمارية وضمان عدالة توزيع المنافع**(UN,2020)**.

*البنية المؤسسية والحوكمة: وجود إطار مؤسسي قوي، شفافية في إدارة الموارد، وسياسات مؤسساتية تشجع على الابتكار والاستثمار في رأس المال البشري **(حسن، 2019)**.

حيث آثار تطبيق سياسات النمو الهيكلي مع مراعاة مبادئ الاستدامة يؤدي إلى نمو أكثر استدامة يقلل من تقلبات الاقتصادية ويحسن المؤشرات الاجتماعية **(الصغير، 2015، خالد، 2018)**.

*** نظريات الاعتماد على الموارد الطبيعية وتأثيرها على الاقتصاد**

نسرد في هذا المحور الآليات التي تجعل الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية عرضة لمشكلات نمو: مثل تباطؤ التصنيع، تقلبات الإيرادات، وارتفاع التعرض للصدمات الخارجية، من أهم النظريات في هذا المجال: نظرية المرض الهولندي– ونظرية الاعتماد(Dependency Theory)، **(كمال، 2016، أمين، 1990)**.

***المرض الهولندي (Dutch Disease)**: ظاهرة اقتصادية تظهر عندما يؤدي اكتشاف موارد طبيعية إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية نتيجة دخول عوائد تصديرية كبيرة، ما يضعف قدرة القطاعات التصديرية الأخرى (كالصناعة والزراعة)، بسبب ارتفاع تكلفة الصادرات المحلية، وبالتالي يسبب انكماشًا في القطاعات المنتجة **(عمر، 2017، كمال، 2016)**.

***نظرية الاعتماد:** تؤكد أن العلاقات الاقتصادية الدولية والقوى التاريخية أدت إلى أن تصبح البلدان النامية مورّدة خامات للبلدان المركزية، مما يقوّض إمكانية التنمية الصناعية المستقلة ويُرسخ تبعية تنموية طويلة الأمد **(أمين، 1990)**.

القنوات والتأثيرات الاقتصادية:

***قناة سعر الصرف والموارد:** ارتفاع قيمة العملة يقلل القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية ويحوّل العمالة إلى قطاع الموارد، مما يفاقم مشكلة البطالة البنيوية في القطاعات الأخرى **(كمال، 2016)**.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

***الدورة الاقتصادية والاعتماد على أسعار السلع العالمية:** الاقتصادات المعتمدة على تصدير السلعة الواحدة تكون حساسة لتقلبات الأسعار العالمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار الإيرادات الحكومية والإنفاق العام **(عمر، 2017)**.

***المؤسسات والحوكمة:** الاعتماد على الموارد يزيد مخاطر الضعف المؤسسي والفساد إذا لم تكن هناك آليات رقابية قوية لإدارة العوائد **(أمين، 1990)**.

سياسات التخفيف والتوصيات

***إنشاء صناديق سيادية:** للتحوط ضد تقلبات الأسعار وتحويل الموارد إلى استثمارات منتجة بعيدة المدى **(كمال، 2016)**.

***سياسات التنويع:** وبناء قدرات صناعية محلية تشجع على التصنيع المحلي واستخدام المدخلات المحلية **(عمر، 2017)**.

***إصلاح الحوكمة والشفافية:** في إدارة العوائد للحماية من أثر الفساد والإنفاق غير الرشيد **(أمين، 1990)**.

***نظرية الاقتصاد النفطي والقضايا المرتبطة به.**

يُركز هذا المحور على خصائص الاقتصادات النفطية(الريعية)، وكيف يتعامل النفط كمصدر رئيسي للإرادات والتصدير والأثر المتعدد الأبعاد له على النمو والمالية العامة والاستقرار الاقتصادي**(البخيت، 2015، العطية، 2014)**.

خصائص الاقتصاد النفطي

***اعتماد الإيرادات الحكومية على النفط:** في كثير من الدول، تمثل إيرادات النفط الجزء الأكبر من الموازنة العامة مما يربط الإنفاق العام بتقلبات الأسعار العالمية**(البخيت، 2015)**.

***قصر دورة الاستثمار:** الإيرادات النفطية قد تدفع لإنفاق قصير الأمد بدلاً من استثمار مستدام في البنية التحتية ورأس المال البشري، إذا لم تكن هناك سياسات ادّخار واستثمار مخططة **(الزغبي، 2018)**.

التحديات والآثار الاقتصادية

***تقلب الأسعار والاعتماد:** يؤدي تقلب أسار النفط إلى تقلبات كبيرة في الإيرادات والاحتياطيات، ما يعرّض الاقتصاد لهزات مالية ويجعل التخطيط المالي بعيد المدى أصعب **(العطية، 2014)**.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

***الهدر والفساد والحوكمة:** غياب الشفافية في إدارة العوائد يُمكن أن يؤدي إلى إساءة تخصيص الموارد وضعف الاستثمار العام **(البخيت، 2015)**.

***أثر على سوق العمل:** القطاع النفطي كثيف رأس المال وقد لا يولد فرص عمل واسعة مقارنة بحجم الإيرادات، ما يؤدي إلى بطالة هيكلية إذا لم تُدمج سياسات تشغيل فعالة **(الزغبي، 2018)**.

مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يمثل قياس التنوع الاقتصادي أحد أهم الأدوات العلمية لفهم مدى قدرة الدولة على الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد – غالباً النفط – إلى اقتصاد متنوّع ومستدام قادر على مواجهة الصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات أسعار السلع العالمية **(البخيت، 2015)**.

وقد أصبحت مؤشرات قياس التنوع جزءاً أساسياً من تقييم السياسات الاقتصادية الحديثة، خصوصاً في الدول النامية والدول النفطية التي تسعى لتوسيع قاعدة إنتاجيها **(عبد الله، 2018)**.

وتعتمد الأدبيات الاقتصادية عدداً من المؤشرات الكمية لقياس مستوى التنوع، أبرزها مؤشر هيرفيندال – هيرشمان(HHI)، ومؤشرات التركيز الإنتاجي، ومؤشرات شانون، بالإضافة إلى مقاييس قطاعية تعتمد على هيكل الناتج المحلي **(يوسف، 2018)**.

النماذج والنظريات التطبيقية

-مؤشر هيرفيندال – هيرشمان HHI

يُعد مؤشر هيرفيندال – هيرشمان من أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التنوّع الاقتصادي، يقوم هذا المؤشر على حساب مجموع مربعات نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي.

ويشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع مستوى التنوّع، بينما يدل ارتفاعه على وجود تركز اقتصادي شديد **(الصغير، 2015)**.

كمثال: مساهمة النفط = 80%، والصناعة =10%، والخدمات = 10%، فإن قيمة HHI تكون مرتفعة، ما يعني ضعف التنوع.

أما إذا كانت نسبة القطاعات متقاربة (30% – 40% – 30%)، فإن HHI ينخفض دالاً على تنوّع أعلى.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

وقد استخدمته مؤسسات عالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لقياس مدى نجاح سياسات التنويع في الدول الخليجية **(الكبيسي، 2017)**.

-مؤشرات التركز القطاعي

تتضمن هذه المؤشرات حساب نسبة اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد، إذا تجاوزت نسبة الاعتماد على قطاع واحد 60% من الناتج المحلي، يُصنف الاقتصاد بأنه "ريعي" **(الزغبي، 2018)**.

-مؤشر شانون Shannon Index

يُستخدم عادة في الإيكولوجيا، لكنه أصبح شائعاً في التحليل الاقتصادي.

يعطي المؤشر وزناً أكبر للقطاعات الصغيرة، وهو ما يجعله مفيداً في تقييم الاقتصاديات التي بدأت خطوات أولية في التنويع **(عبد العزيز، 2019)**.

-نماذج نظرية داعمة لقياس التنوع

تربط النظريات الاقتصادية التقليدية والحديثة بين التنوع والتنمية المستدامة، ومنها:

1-نموذج لويس للتحول الهيكلي

يرى أن الاقتصاد ينتقل من قطاع تقليدي(الزراعة) إلى قطاع صناعي، ثم اقتصاد الخدمات، قياس التنوع يساعد في تحديد المرحلة التي وصل إليها الاقتصاد **(أمين، 2003)**.

2-نظرية المرض الهولندي

تؤكد أن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع القطاعات الأخرى، مما يجعل مؤشر HHI مرتفعاً، ويعكس تركّز الاقتصاد **(حسن، 2017)**.

3-نظرية الاعتماد Dependency Theory

توضح أن الاقتصادات التي تعتمد على تصدر المواد الأولية تعاني من ضعف التنوع، وتبقى مرتبطة بالتقلبات الخارجية **(أمين، 2010)**.

دراسات حالة لاقتصادات حققت التنوع

1- تجربة الإمارات العربية المحتدة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

اعتمدت الإمارات على HHI لقياس أثر مبادراتها في تطوير قطاعات السياحة، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، مما أدى لانخفاض قيمة HHI خلال السنوات الأخيرة(**الكبيسي،2017**).

2- تجربة السعودية (رؤية 2003)

أظهرت تقارير وزارة الاقتصاد أن نسبة اعتماد الميزانية على النفط تراجعت من 90% إلى أقل من 70% خلال العقود الأخيرة، نتيجة تنويع قطاعات التعدين والصناعات العسكرية **(الأمم المتحدة، 2020)**.

3- تجربة ماليزيا

تعد من أبرز الدول التي تحولت من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، مدعوم بسياسات تنموية ركزت على التعليم، الابتكار، والتصنيع.

انخفض مؤشر HHI إلى مستويات منخفضة مقارنة بالدول النفطية **(الصغير، 2015)**.

4- تجربة النرويج – إدارة عوائد الموارد عبر صندوق ثروة سيادي وقواعد مالية.

النرويج بقيت دولة مصدرة للنفط لكنها خزّنت جزءاً كبيراً من عوائد النفط في صندوق ثروة سيادي يُدار استثمارياً دولياً مع قاعدة مالية تحفظ الاستدامة (قواعد إنفاق واضحة)، هذا ساعد في عزل الاقتصاد الوطني عن صدمات أسعار النفط وتحقيق استقرار مالي طويل الأمد، دروسها الأساسية: صندوق سيادي وبناء قواعد إنفاق واضحة وإدارة المحافظ الاستثمارية عالميًا.

5- تجربة تشيلي – مثال على إدارة ريع معدني مع تحديات التنويع.

تشيلي استفادت كثيراً من مساحة النحاس كمورد أساسي، لكنها لا تزال تواجه الاعتماد النسبي على قطاع واحد، بالرغم من السياسات التي حاولت تنويع الإيرادات واستثمار الريع، تبقى الحاجة إلى سياسات صناعية مبتكرة لخلق سلاسل قيمة محلية حول التعدين وتحويل الإيرادات لتمويل قطاعات جديدة، هذه الحالة تبين أن وجود مورد غني ليس كافياً دون سياسات تحويلية طويلة الأمد.

العوامل المؤثرة في التنوع الاقتصادي

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قدرة الدول على تحقيق التنوع ترتبط بمجموعة واسعة من العوامل المتداخلة:

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

1-عوامل سياسية

يشكل الاستقرار السياسي منطلقًا أساسياً لإدارة برامج التنوع، إذ أن غياب استقرار السياسات يؤدي إلى تعطيل المشاريع طويلة المدى **(الزغبي، 2018)**.

كما تؤثر الشفافية، ومكافحة الفساد، وكفاءة المؤسسات التشريعية على قدرة الدولة على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية **(أمين، 2003)**.

2- اجتماعية

يلعب العامل البشري الدور الأكبر في بناء اقتصاد متنوع، وذلك من خلال:

*تطوير مهارات العمالة.

*تحسين جودة التعليم.

*تعزيز الابتكار.

*دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة **(عبد العزيز، 2019)**.

وقد بيّنت تجارب كوريا الجنوبية وسنغافورة أن الاستثمار في العنصر البشري كان حجر الأساس في تنويع اقتصاداتها.

3-العوامل البيئية

تشير الأدبيات إلى أنّ بعض الدول تمتلك موارد طبيعية ضخمة، لكن فشل الإدارة المستدامة يؤدي إلى ضعف التنوع.

التنمية المستدامة تفرض إعادة توجيه جزء من الموارد الطبيعية نحو القطاعات غير النفطية، بما يضمن استمرارية النمو **(الأمم المتحدة، 2020)**.

4-العوامل الاقتصادية والإدارية

وتشمل:

- تحسين بيئة الأعمال.
- تبسيط الإجراءات.
- توفير حوافز للاستثمار.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة **(يوسف، 2018)**.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

هذه العوامل مرتبطة بشكل مباشر بالنظريات التي تؤكد أن غياب المؤسسات القوية يعمّق "المرض الهولندي" **(حسن، 2017)**.

النتائج:

1- التنويع الفعال يحتاج مزيجاً من: سياسات مالية رشيدة، أدوات استثمار مثل صندوق سيادي، واستراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات غير التقليدية.

2- الاستثمار في رأس المال البشري (تعليم فني وتقني) ركيزة لنجاح التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة.

3- تحويل الريع (عوائد الموارد) إلى استثمارات منتجة وبنى تحتية مستدامة يخفف الاعتماد على السلعة ويزيد من المرونة الاقتصادية.

4- ضعف المؤسسات وسياسات غير واضحة يبطئ أثر برامج التنويع، الإنجاز يتطلب استقراراً مؤسسياً وسياسياً.

التوصيات:

1- صياغة رؤية وطنية للتنوع: وثيقة واضحة بآفاق 10–15 سنة تُحدد القطاعات ذات الأولوية (مثلاً: الطاقة المتجددة، السياحة، اللوجستيات، التصنيع التحويلي، القيمة المضافة للمعان، والموارد).

2- آلية تحويل عوائد النفط: إنشاء إطار شبيه بالصندوق السيادي (مع قواعد إنفاق شفافة) لحماية الإنفاق الجاري وتمويل الاستثمارات الرأسمالية والتنموية بعيد المدى.

3- جذب استثمارات في قطاعات غير نفطية: حوافز مؤقتة للاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق لوجستية وسياحية وصناعية، مع ربط ذلك بسياسات نقل المعرفة والتوظيف المحلي.

4- تركيز على التعليم الفني والتدريب المهني: برامج لتأهيل قوة عاملة قابلة للعمل في التصنيع والسياحة والخدمات اللوجستية والطاقات المتجددة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

5- بناء سلاسل قيمة محلية: قبل الحديث عن استخراج المعادن أو تطوير حقول نفطية جديدة، العمل على سياسات تشجع إنشاء صناعات تحويلية محلية تضيف قيمة وتوفر فرص عمل.

6- تحسين الإطار المؤسسي والحوكمة: قوانين شفافة للاستثمار، مكافحة الفساد، وحماية الحقوق المستثمرين لتقوية الثقة وجذب رؤوس الأموال.

7- استراتيجية مطلبية للسياسات الضريبية والمالية: مزيج من إصلاحات ضريبية تضمن مشاركة عادلة في عوائد الموارد مع الحفاظ على جاذبية الاستثمار.

8- الاستفادة من الجوار الإقليمي: بناء شراكات إقليمية للتبادل التجاري، الربط اللوجستي، والاستفادة من موانئ وممرات نقل عبر البحر المتوسط.

الخلاصة

يدرس البحث آليات التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام، مع التركيز على كيفية استفادة ليبيا من تجارب دول مثل الإمارات والنرويج وماليزيا، حيث يُعتمد المنهج الوصفي- التحليلي على مراجعة الأدبيات الأكاديمية والتقارير الاقتصادية، ويؤكد على الحاجة إلى إطار مؤسسي مستقر، بنية تحتية محسنة، استثمار إيرادات الموارد في غير النفط، تعزيز الرأسمال البشري، وجذب الاستثمار الأجنبي؛ ويختم بتوصيات لتعزيز اقتصاد ليبيا نحو التنوع والمرونة والاستدامة.

قائمة المراجع

أسيماوغلو، دارون، أوتور، ديفيد، ولايل، ديفيد، (2014)، " النساء، الحرب، والأجور: أثر عرض العمل النسائي على هيكل الأجور في منتصف القرن"، مجلة الاقتصاد السياسي، المجلد112، العدد3، الصفحات497-551.

إمبس، جان، وواتسيارج، رومين، (2003)، " مراحل التنويع الاقتصادي"، المجلة الأمريكية للاقتصاد، المجلد 93، العدد1، الصفحات63-86.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

الأمم المتحدة، (2020)، تقرير التنمية المستدامة، نيويورك، برنامج الأمم المحتدة الإنمائي.

أمين، ج.(2003)، العولمة والتنمية والاعتماد، القاهرة، دار الشروق.

أمين، س، (2010)، التراكم على الصعيد العالمي، بيروت، دار ابن خلدون.

البخيت، ‘، (2015)، اقتصادات النفط والغاز، الإمارات، دار الكتاب الجامعي.

حسن، أ، (2017)، المرض الهولندي وأثره على الاقتصاد، القاهرة، دار الفكر العربي.

رودريك، داني، (2013)، "الماضي والحاضر ومستقبل النمو الاقتصادي"، مؤسسة المواطن العالمي.

الزغبي، م، (2018)، الاقتصادات الريعية وتحديات التنمية، عمّان، دار المسيرة.

ساشس، جيفري دي، ووارنر، أندرو إم، (1995)، " وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، ورقة عمل رقم 5398، مكتب البحوث الاقتصادية الوطنية(NBER).

الصغير، ج، (2015)، التنمية الاقتصادية: المفاهيم والأسس النظرية، القاهرة، دار الكتب الحديثة.

عبد العزيز، م، (2019)، اقتصادات النمو والتنمية، الإسكندارية، دار الفكر الجامعي.

عبد الله، <، (2018)، اقتصادات التنمية، عمّان، دار اليازوري العلمية.

فان دير بلوغ، فريدريك، (2011)، " الموارد الطبيعية: لعنة أم نعمة" ، مجلة الأداب الاقتصادية، المجلد 49، العدد2، الصفحات 3666–420.

الكبيسي، س، (2017)، التنوع الاقتصادي في الاقتصادات الخليجية، دبي، مركز الخليج للأبحاث.

كوردن، وين م، ونيري، جون بي، (1982)، "القطاع المزدهر وظاهرة تراجع التصنيع في الاقتصاد المفتوح الصغير"، المجلة الاقتصادية، المجلد92، العدد368، الصفحات825–848.

لويس، ويليام آرثر، (1954)، " التنمية الاقتصادية مع وجود إمدادات غير محدودة من العمالة"، مجلة مانشستر، المجلد22، العدد2، الصفحات139–191.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/amsz2202

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، (2020)، "المسوحات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: اتجاهات التنوع الاقتصادي".

هاوسمان، ريكاردو، هوانغ، جايسون، ورودريك، داني، 02007)، " مالذي تصدره يهم"، مجلة النمو الاقتصادي، المجلد12، العدد1، الصفحات 1–25.

هويدت، مارتن، (2013)، " التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: سجل الماضي والاتجاهات المستقبلية"، برنامج الكويت للتنمية والحوكمة والعولمة في دول الخليج.

يوسف، ك، (2018)، اقتصادات الموارد الطبيعية، عمّان، دار الصفاء.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية